الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.19

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
8 March 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة ١٩**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جومالا (نائب الرئيس)..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-60984 (A)
*0160984*

نظراً لغياب السيد سيكساس داكوستا (البرتغال) تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جومالا (إندونيسيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

**البند ٩٨ من جدول الأعمال: البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة** (تابع) (A/56/74 وA/56/115-E/2001/92 وA/56/115/Corr.1-E/2001/92/Corr.1 وA/56/189 وA/56/222-S/2001/736 وA/56/303 وA/56/304 وA/56/318 وA/56/358 وCorr.1 وA/56/395)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١** (تابع) (A/56/3 وA/56/19 وA/56/25 وA/56/306 وA/56/379)

١ - **السيد ليفين** (كندا): قال إن الفهم صار أفضل منذ عام ١٩٩٢ للترابط فيما بين الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة وهي - حماية البيئة، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية - وحان الوقت الآن لاتخاذ الخطوة التالية. فعلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أن يتيح الفرصة لاقتراح طرق تفكير جديدة وحلولاً مبتكرة والقيام بعمل ملموس. وكندا مصممة على أداء دور بناء في العملية التحضيرية وفي مؤتمر القمة ذاته.

٢ - ولكفالة نجاح مؤتمر القمة لا بد من تنشيط المناقشة للتنمية المستدامة بإشراك الأطراف المؤثرة على كل الصعد. وبوسع كندا في هذا السبيل أن تقدم الدعم المالي لكفالة إشراك مسؤولي البلدان النامية وممثلي المجتمع المدني في مؤتمر القمة وفي الأنشطة التحضيرية له. فلقد كانت مشاركة منظمات المجتمع المدني أحد العوامل في نجاح مؤتمر قمة ريو، ومن ثم فمن المهم أن يستفاد من تلك الخبرات وأن تكفل مشاركة الشباب بوجه خاص في المناقشات وفي التنفيذ.

٣ - ويلزم لذلك أن يكون هناك منظور جديد أيضاً لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ وإذا أُريد إحراز تقدم صوب هدف توصيل التنمية المستدامة إلى البلدان الفقيرة فيلزم تحليل أوجه النجاح والاستفادة من الأخطاء. فالفقر قضية هي الأساس في كل المسائل القطاعية التي يمكن أن تبحث في مؤتمر القمة. ولذا فمن الضروري لنجاح مؤتمر القمة ولتحقيق هدف التنمية المستدامة أن تقوم شراكة فعلية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ومن النهج الجيدة - التي أسهم أحدها في نجاح الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحُّر - التصدي لمسألة معينة بدمجها في سياق أوسع.

٤ - وقد حددت كندا خمسة مواضيع شاملة تساعد في تركيز الجهود على تحقيق التنمية المستدامة، هي: الصحة والبيئة (وهي تعتزم استضافة اجتماع لوزراء الصحة والبيئة في الأمريكتين في عام ٢٠٠٢ للنظر في تأثير العوامل البيئية على الصحة)؛ والحفظ والوصاية، بما يعني التركيز على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وحفظ التراث الطبيعي من أجل الأجيال القادمة؛ والتجديد والمشاركة؛ والحكم البيئي الدولي، بما يعني التماس سبل للتعاون جديدة وأكثر فعالية؛ والمجتمعات المستدامة، حيث ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها قضية تمس حياة الجميع. فعلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أن ينشط الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة ليصبح العالم الصحي والآمن والمزدهر واقعاً للجميع.

٥ - **السيد الحداد** (عُمان): هنأ الأمين العام على نيله جائزة نوبل وتمنى له وللمنظمة موفور النجاح في مواجهة

التحديات الهائلة أمامهما. وتوجه إليه بالشكر على تقريره الشامل عن البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال (A/56/379). وأعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين بشأن البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة.

٦ - ونظراً لاتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فإن أي بلد لا يستطيع وحده تحقيق الأهداف المحددة لحماية البيئة والتنمية المستدامة. ولذا فلا بد من تعزيز الحوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب كي يتسنى سد تلك الفجوة والسعي إلى تحسين العلاقات التجارية وصولاً إلى أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وتهيئة العالم للتحديات التي لا مناص له من مواجهتها. فالشراكات العالمية ضرورية للحد من تدهور البيئة وللقضاء على الفقر والأمية. وتتحمل الحكومات مسؤولية بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ووضع الخطط الوطنية يصبح على هذا الأساس لازما. أما المنظمات غير الحكومية وسائر منظمات المجتمع المدني فلها أيضاً دور حاسم في هذا المضمار.

٧ - ولقد أشاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالجهود التي تبذلها سلطنة عُمان لحماية البيئة. وقد أعلنت عُمان، التي تولي أهمية كبيرة لتلك القضية، عام ٢٠٠١ سنة للبيئة. وقعت على جميع الاتفاقات المتعلقة بحماية البيئة وحثت جميع الحكومات على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في ريو عام ١٩٩٢. وهو يدعو البلدان التي لم توقع للآن على بروتوكول كيوتو و لم تصبح أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ إلى أن تسارع إلى ذلك.

٨ - وفيما يتعلق بالتلوث البحري قال إن معظم ناقلات النفط التي تعبر الخليج تبحر بحذاء شواطئ السلطنة، وقد طلبت السلطنة في عام ١٩٩٥ إلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير لتعزيز حماية البيئة البحرية حولها وفي الإقليم بأسره. ثم إن عمان سنَّت قوانين تتعلق بالمواد الخطرة غير النفط وأنشأت لجنة توجيهية لهذا الغرض.

٩ - وأفاد بأن وفده يرحب بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية المستدامة من شأنه أن يتيح فرصة لتقييم ما يُحرز من تقدم في تنفيذ الأهداف المحددة في ريو عام ١٩٩٢ وأن ينشئ الآليات لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وهو يرجو أن يؤدي الاجتماع إلى حلول للمشاكل البيئية التي تعترض التنمية المستدامة وهو جد معنى بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة.

١٠ - السيد مينالي (نيبال): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام على تقريره عن البند ٩٨(أ) من جدول الأعمال (A/56/379) وهنأ الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة بدورهما في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأنشطة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

١١ - وذكر أن قضايا حماية البيئة والتنمية المستدامة حظيت في العقد الماضي بزخم ولكن واصلت البلدان الفقيرة اعتمادها على استغلال الموارد الطبيعية من أجل بقائها. أما في البلدان الغنية فما فتئت أنماط الاستهلاك غير المستدامة تمارس دون انقطاع مما يفضي إلى تدهور البيئة.

١٢ - وقال إن المشاكل البيئية تتجاوز الحدود الوطنية. وتستدعي تلك المشاكل العالمية استجابة عالمية بما يعني زيادة الاهتمام من جانب المجتمع الدولي والعمل الجماعي على كل المستويات. فبينما أذكى مؤتمر قمة الأرض الوعي بالمشاكل البيئية كان التقدم في ذلك المجال بطيئاً

للغاية. و لم تتوافر للبلدان النامية الموارد الضرورية لتنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، و لم تف البلدان المتقدمة النمو للآن بالتزاماتها في ذلك المجال.

١٣ - وفي غضون ذلك ارتفع عدد سكان العالم وازدادت البلدان الفقيرة فقراً وأصبح الكوكب غير صحي بشكل متزايد. واصبح من المتعين أن تعكس تلك الاتجاهات الضارة، لا بإعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١ بل بالالتزام الجاد بتنفيذ الأحكام الحالية بما في ذلك القضايا التي أُغفلت خلال مؤتمر قمة ريو. فحماية البيئة حاسمة بالنسبة لكل البلدان بلا استثناء وينبغي أن يضطلع الجميع بنصيبهم من المسؤولية. وللأسف فالبلدان الفقيرة لا تستطيع أن تفعل ذلك دون دعم خارجي من حيث زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، والتخفيف المنهجي من أعباء ديونها، ووصولها إلى الأسواق وحصولها على التكنولوجيا، وبغير وجود بيئية خارجية توصلها إلى الاستثمارات.

١٤ - واستطرد قائلاً إنه لا بد من تنفيذ جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة، ومن تكيفها مع الأوضاع المتغيرة. ونيبال طرف في عدد من تلك الاتفاقات وهي ملتزمة بتنفيذ كل أحكامها ذات الصلة. ولقد ظل الحفاظ على البيئة دائماً جزءاً من التقاليد النيبالية التي تتآكل بفعل جهودها في مواكبة العصر. وفي سعي الحكومة لاستعادة ما ضاع منها أقامت شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

١٥ - ولما كانت نيبال من أقل البلدان نمواً فإن أنشطتها تتعطل بسبب نقص الموارد ونقص التكنولوجيا. وإذا أوفت البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان بروكسل يمكن أن تفيد في إزالة تلك العقبات. وبينما أصبحت للجهود الوطنية أهميتها الحاسمة صار التعاون ضرورياً لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ فالبلدان النامية لا تستطيع تمويل ذلك وحدها.

١٦ - **السيد كاسمسارن** (تايلند): قال إن وفده يؤيد البيان المدلى به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

١٧ - وأوضح أن تايلند تتمسك دائماً بمبدأ التنمية المستدامة وترى أن هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لا يمكن أن يتحقق دون حماية البيئة ولكن لا بد من إيجاد توازن بين الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة - وهي حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

١٨ - وذكر أن وفده سعيد بإشراكه في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، فهو سيكون استعراضاً للتقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وحسبما اتفق عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥ ينبغي أن يركز التقرير على تحديد المنجزات والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٩ - وأعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة (A/56/379). وقال إن الأنشطة التحضيرية ينبغي أن تشمل كل الأطراف المؤثرة على جميع المستويات.

٢٠ - وترجو تايلند أن تستكشف بتعمق أكثر القضايا ذات الأولوية المحددة في المائدة المستديرة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، المعقودة في كوالالمبور في تموز/ يوليه ٢٠٠١ وأن تسفر عن مقترحات ملموسة في مؤتمر القمة. أما عن الحكم البيئي الدولي فقال إنه ينبغي تعزيز الآليات الموجودة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كي تتحسن الاستجابة لاحتياجات البلدان الأعضاء في برنامج

الأمم المتحدة للبيئة، ويتلافى إنشاء مؤسسة جديدة تتسبب في الازدواجية. ومن الممكن أن يكون اشتراك الشباب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أداة فعَّالة في إذكاء الوعي العام بالمشاكل البيئية.

٢١ - وتسعى تايلند على الصعيد الوطني إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر القمة اعتقاداً منها أن من غير الوعي العام والدعم القوي من كل قطاعات المجتمع لا يمكن النجاح في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأبدى سروره للإفادة بأن المنظمات غير الحكومية نشطت نشاطاً هائلاً في التحضير لمؤتمر القمة مما ييسر اتخاذ قفزة عملاقة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق هدف التنمية المستدامة للجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

٢٢ - **السيد فالديز** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو فأعاد تأكيد المبادئ المحددة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ من أجل رسم السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقال إن المجموعة ملتزمة بالعمل معاً من أجل أن يخرج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة بإعادة تأكيد الالتزامات وبصياغة إجراءات ملموسة للنهوض بالتنمية المستدامة وفق مبدأ المسؤوليات العامة ولكن المتفاوتة.

٢٣ - وأضاف قوله إن مؤتمر القمة يتيح فرصة فريدة لتقييم ما أحرز من تقدم. ورغم أنه قد أحرز بالفعل تقدم في إذكاء الوعي وفي تدوين القانون البيئي فالأحوال الداخلية والخارجية لم تعد ملائمة للتنمية المستدامة أكثر مما كانت عليه في عام ١٩٩٢: فالفقر يزداد والتدهور البيئي يسوء وأوجدت العولمة المتسارعة الخطوات مشاكل تتعلق بالاستدامة والإنصاف. ثم إن البلدان المتقدمة لم تغير أنماط إنتاجها واستهلاكها التي تهدد تحقيق التنمية المستدامة في العالم.

٢٤ - فينبغي أن يستغل المجتمع الدولي مؤتمر القمة كفرصة لتكثيف جهوده ورفع مستوى الإرادة السياسية كي يقترح إجراءات محددة للوفاء بالتزاماته. وعلى الرغم من أن مسألة الأمن أصبحت في ظل الأوضاع الراهنة مسألة أساسية ينبغي عدم تحول الاهتمام عن القضايا البيئية والإنمائية التي أصبحت من الأولويات الدولية. بل على العكس من ذلك، يجب تعزيز التعاون الدولي عن طريق زيادة تنمية القدرات المؤسسية والبشرية، وزيادة دينامية نقل التكنولوجيا والمعارف وتوفير التمويل الكافي. ويجب السعي نحو التكاملية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٥ - وعلى الصعيد الإقليمي حددت مجموعة ريو أولويات تنميتها المستدامة. وهي ترحب بنتائج المشاورات دون الإقليمية التي أجريت في حزيران/ يونيه وتموز/ يوليه ٢٠٠١، وتشيد بالوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في إطار التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٢٦ - وقال إن التنمية المستديمة تتطلب حماية متوازنة للبيئة مع نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية. والطريقة الوحيدة لإجراء تقدم في ذلك المجال هي مواءمة السياسة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة. ويتطلب الفقر الذي وطد أركانه في المنطقة وضع سياسات بيئية شاملة ومتعددة القطاعات.

٢٧ - وترى المجموعة ضرورة توفير الحوافز الاقتصادية والمالية من أجل تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البرامج العامة لتعزيز التنمية المستدامة وتصحيح الخلل الناجم عن قوى السوق والذي تترتب من جرائه آثار

سلبية على إمكانية الاستدامة. ولا يمكن كفالة التنمية المستدامة إلا في ظل نظام اقتصادي دولي مستقر ومفتوح لا تعود البيئة فيه مصدر تمييز بل استثمار وتجارة. ولذا ينبغي تلافي المشروطيات البيئية وإلغاء إعانات التصدير وتحسين الوصول إلى الأسواق.

٢٨ - وينبغي تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات بأسلوب يتسم بالتقاسم والشفافية. ومع إدراك أن أساليب المعيشة التقليدية في مجتمعات السكان الأصليين تحترم الموارد الطبيعية يصبح المطلوب هو إشراك تلك المجتمعات في اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة وحماية معارفهم وممارساتهم.

٢٩ - وقال أخيراً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم كل الأعمال الرامية إلى الحد من ضعف المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية التي يزداد تواترها وحدتها؛ والحد من غازات الدفيئة بتخفيض الانبعاثات للتخفيف من تأثيراتها على المناخ؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الغابات. وينبغي أن يكثِّف جهوده في كل تلك المجالات.

٣٠ - **السيد أندينو سالازار** (السلفادور): تكلم باسم بلدان منظومة تكامل أمريكا الوسطى (بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) فأعرب عن تأييده للمبادئ الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وللبيان الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو.

٣١ - وقال إن التنمية المستدامة والبيئة شاغلان هامان لبلدان المنطقة. فخلال الاجتماع دون الإقليمي الأخير من أجل أمريكا الوسطى، المعقود في السلفادور في تموز/يوليه، استعرض المشاركون التقدم المحرز والعقبات المصادفة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبحثوا في كيفية استغلالهم للخبرات المكتسبة من البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، في الإسهام في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٣٢ - وواصلت بلدان المنطقة مواجهة الصعوبات الكبيرة. فمنذ الأزمة التي حدثت وقت انعقاد مؤتمر ريو، ورغم الزيادة في الصادرات ظل الفقر منتشراً. وازدادت الكوارث الطبيعية (الأعاصير وظاهرة النينو وظاهرة لا نينا، والفيضانات والزلازل والجفاف وحرائق الغابات) من حيث الكثافة والتواتر. وأسفر تدهور البيئة عن أضرار بالغة لقطاع الغابات وهدد بالانقراض عدة آلاف من الأنواع، بينما أصبحت الموارد المائية الغزيرة شديدة التلوث. وإلى جانب معدل نمو السكان المخيف أصبح معظم الفقراء يعيشون في المدن المنكوبة بأكوام النفايات الصلبة غير المعالجة، وبتلوث الهواء الناجم عن النقل الثقيل وأنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. كذلك تناضل بلدان المنطقة من أجل تحقيق نمو اقتصادي وزيادة في الصادرات دون التسبب في مزيد من الأضرار للبيئة، في سعي منها للحصول على موارد كافية من أجل الصحة والتعليم ومحاولة التغلب على المشاكل المتعلقة بالهجرة والديون الخارجية.

٣٣ - وفي مواجهة هذه المشاكل بدأت بلدان المنطقة بذل جهودها لإدراج الشواغل البيئية في الأحكام القانونية والإدارية. ومع تقدم عملية السلام في المنطقة بدأت بلدان أمريكا الوسطى إيلاء اهتمام أكبر للصلات بين تحرير التجارة، والبيئة، والتنمية الاقتصادية. ومن ثم شكلّت البلدان الخمسة الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وبنما وبليز تحالف أمريكا الوسطى من أجل التنمية المستدامة، الذي وضع أهداف مشتركة بقصد تحسين أحوال البشر المعيشية. ولذا ينبغي أن تصمم الاستراتيجيات الإنمائية بحيث تحقق نموذجاً للنمو يؤدي

إلى المساواة الاجتماعية ويحدث تحولاً في أنماط الإنتاج والاستهلاك بغية استعادة التوازن البيئي للمنطقة دون الإقليمية. وتضطلع المجالس الوطنية للتنمية المستدامة بالمسؤولية عن تنفيذ التدابير التي يعتمدها التحالف.

٣٤ - وقال إن لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، والهيئات الإقليمية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية والتكامل الاقتصادي، اقترحت سلسلة من الاتفاقات بشأن التنوع البيولوجي والنفايات الخطرة والغابات، ومن بينها الاتفاقية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وحماية المناطق البرية ذات الأولوية في أمريكا الوسطى، والاتفاقية الإقليمية المتعلقة بنقل النفايات السمية عبر الحدود، والاتفاقية الإقليمية المتعلقة بالغابات، واتفاقية أمريكا الوسطى بشأن تغير المناخ. واتخذت مبادرات بيئية كاتفاق الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى الذي صمم من أجل الاستغلال المستدام للتنوع البيولوجي. وأعدت لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالبيئة والتنمية والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى برنامجاً لتعزيز تساوق المنطقة والمبادرات الوطنية ولتحسين التنسيق والتعاون بين مختلف الهيئات التي تقدم المساعدة لأمريكا الوسطى في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة.

٣٥ - وحتى مع كفالة بلدان المنطقة لأن تصبح التنمية المستدامة ذات التركيز على السكان إحدى الأولويات في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم ازدياد الإسهام الكبير من المجتمع المدني في ذلك الصدد يظل قدر كبير من العمل رهن الإنجاز. فالفقر المدقع والأنماط غير المستدامة في الإنتاج والاستهلاك وارتفاع حرارة الغلاف الجوي وتردي طبقة الأوزون وقلة التنوع البيولوجي وتلوث المياه الدولية، إنما هي من المشاكل التي تؤثر على كل بلد في الإقليم وتغير حالياً النظام الإيكولوجي للأرض. ولا تزال الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وحفظ البيئة وحمايتها، لم توف بالكامل. وسيكون المؤتمر العالمي المعني بالتنمية لمستدامة والمقرر عقده في العام القادم في جنوب أفريقيا مناسبة لحشد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات ملموسة صوب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في ريو، ولاستعراض التقدم المحرز في ذلك الصدد، وإعادة تأكيد فكرة التنمية المستدامة.

٣٦ - **السيدة موتلوفا** (الجمهورية التشيكية): قالت إن من المهم خلال التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقرر انعقاده بعد ١٠ أشهر، أن تستعرض أوجه النجاح وأوجه الفشل منذ مؤتمر ريو، إلى جانب النظر في اتخاذ تدابير جديدة. وينبغي أن تراعى في عملية التحضير نتائج العمليات الإقليمية وإسهام حلقات المتخصصين الدراسية والآراء التي يعرب عنها أصحاب المصلحة. وينبغي أن تولي الوكالات الحكومية الدولية أيضاً أولوية للتحضير للمؤتمر العالمي. ودعت إلى توثيق الصلات خلال عمليات التحضير بين المؤتمر العالمي والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية.

٣٧ - وأضافت أن وفدها مقتنع بضرورة دعم البلدان أنفسها للعملية، وأن الجمهورية التشيكية تبذل جهودها لإدراج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة البيئة الوطنية والسياسات القطاعية. وأنها على وشك الفراغ من وضع استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، على أساس مناقشات عامة واسعة واشتراك فعلي لمختلف أصحاب المصلحة. وللتشجيع على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك فإنها تجمع بين التدابير القانونية والمؤسسية والاقتصادية وبين حملات إذكاء الوعي والتثقيف.

٣٨ - وفيما يتعلق بالنتائج المحتملة لمؤتمر القمة قالت إن وفدها يؤيد موقف الاتحاد الأوروبي الذي عرضه ممثل بلجيكا.

٣٩ - وأضافت أنه ينبغي للحكومات خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة أن تهتم بالقدر الكافي بآراء وأفكار أصحاب المصلحة كي يتسنى تنسيق أعمالها بنجاح ويكون لها تأثير أوسع نطاقاً. وعلى الأوساط العلمية أن توثّق مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يتطلب تعزيز الهياكل الدولية. ويتعين على مؤتمر القمة أن يسلِّم بأهمية التنوع البيولوجي والدور الوشيك للتثقيف من أجل التنمية المستدامة. وأعربت عن تأييد وفدها لفكرة الصفقة العالمية، رغم أن هذا المفهوم يحتاج إلى مزيد من التبيان.

٤٠ - **السيدة لوبيز كامكارو** (فنزويلا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم مجموعة الـ٧٧ والصين كما يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو.

٤١ - وأضافت أن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية يمكن أن يقوّم في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠٠٢، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ خلال الأعوام العشرة الماضية.

٤٢ - وذكرت أن فنزويلا تشترك بنشاط في إعداد التقرير الوطني عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن المكتب الوطني للإعلام هو المسؤول عن رسم الصورة القطرية الذي يقدم في مؤتمر القمة. وتتضمن الصورة خطة دولية لإعادة الهيكلة تتيح مشاركة القطاعين العام والخاص في عملية التنمية المستدامة.

٤٣ - وتولي فنزويلا أهمية كبيرة للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية المقرر عقده خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢، إذ أن نقص الموارد المالية ووسائل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات هو العقبة الأساسية في طريق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٤ - وترى فنزويلا ألا يكون جدول أعمال القرن ٢١ موضوعاً لأي مفاوضات أو إضافات جديدة. فينبغي أن يكون الهدف بدلاً من ذلك هو تحديد المجالات التي تحتاج إلى جهد خاص لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٥ - وتبذل فنزويلا قصارى جهدها للحفاظ على توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد واستخدامها بشكل مستدام، وترى أن يولي مؤتمر القمة العالمي أولوية للقضاء على الفقر، وهو الموضوع الذي يشغل بال بلدان الجنوب. فينبغي أن يعزز المجتمع الدولي ويدعم برامج التعاون بأن يوفر مستويات أعلى من المعونة المالية كي تستطيع البلدان النامية اكتساب القدرة على الإنتاج السليم بيئياً، الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي يمكِّنها من رفع مستويات معيشة السكان.

٤٦ - **السيد ليسلي** (بليز): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وانتقل فوراً إلى البند ٩٨(أ) فأعرب عن الأسف لأن المجتمع الدولي لم يحقق إلا القليل جداً من التقدم صوب بلوغ الأهداف المحددة في الدورة الاستثنائية "ريو+٥" لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أنه لهذا السبب يرى أن يصدر نداء مجدداً إلى تعبئة الموارد

اللازمة للتنفيذ الكامل لجدول الأعمال، في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. فالجماعة الكاريبية ترى فضلاً عن هذا ألا يتم تفاوض على جدول أعمال القرن ٢١.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤ يستند إلى المبادئ الهامة المبينة في جدول أعمال القرن ٢١ من حيث تصدّيه للظروف الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة. وإن خطط العمل الوطنية التي أعدتها الدول الأعضاء في الجماعة تشمل نطاقاً كبيراً من البرامج لتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد تواصل جامعة غرب الإنديز تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الجماعة في بناء القدرات المستدامة عن طريق برامج تدريب قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وتتعاون الجامعة مع أمانة الجماعة وشركاء آخرين للعمل أيضاً في عدد من الدراسات الأساسية التي تتصدى لتأثير تغير المناخ على اقتصادات المنطقة. وجدير بالملاحظة أن جهود بلدان الجماعة تتعطل، مع ذلك، بسبب نقص الموارد المالية.

٤٨ - وأضاف أن حالة البيئة الطبيعية حاسمة الأهمية بالنسبة لبقاء الدول النامية الجزرية الصغيرة. ومن ثم فالخراب الناجم عن الكوارث الطبيعية، وخاصة الأعاصير يمكن أن يكون له تأثير شديد على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الجماعة. ولذا يرغب أعضاء الجماعة في إعادة تأكيد التزامهم بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو. فتغير المناخ يزيد، في جملة أمور، ندرة المياه العذبة وتضاؤل جودتها ويسهم في تدهور المناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية في جميع البلدان الأعضاء في الجماعة، التي تواصل لذلك سعيها إلى الحصول على دعم الأمم الأمم المتحدة لنظام خاص للبحر الكاريبي.

٤٩ - وبالإضافة إلى المشاكل المتصلة بالبيئة، تؤثر العولمة وتحرير التجارة تأثيراً سلبياً على الاقتصادات المفتوحة لبلدان الجماعة. حتى أنه على الرغم من أن أهداف مؤتمر ريو لم تتحقق في المنطقة، تواصل الحكومات تعاونها الوثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق تلك الأهداف وتعزيز حملات الوعي العام بالقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٥٠ - وانتقل إلى البندين الفرعيين (د) و (ز) من البند ٩٨ من جدول الأعمال وقال إن من الأمور المشجعة له أن يلاحظ زيادة عدد البلدان التي أصبحت أطرافاً في اتفاقية التنوع البيولوجي ووقعت بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية. وأضاف أن الحصول على الموارد الجينية يجب أن يتاح بالتساوي إذا أُريد لكل أصحاب المصلحة فيها، ولا سيما فئات السكان الأصليين، أن يكونوا في وضع يسمح لهم بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وأشاد في هذا الصدد بالأمم المتحدة لما تبذله من جهود لتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وطالب بالترويج لتوصيات لجنة التنمية المستدامة في هذا الميدان وتنفيذها على أوسع نطاق. وأعرب عن ترحيبه بوجه خاص ببرنامج الطاقة الشمسية العالمي للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ الذي يوفر الطاقة للمجتمعات الريفية والمعزولة في البلدان النامية، وحث على اتخاذ تدابير للتصدي للقيود التكنولوجية والاقتصادية والتشريعية التي تعترض تنفيذه في بلدان الجماعة الكاريبية.

٥١ - **السيد هوويل** (مدير منظمة العمل الدولية بالنيابة): قال، إن نجاح أو فشل سياسات الاستدامة البيئية يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات العمالة في ثلاثة قطاعات أساسية هي الطاقة والنقل والزراعة.

٥٢ - وأشار أولاً إلى الطاقة فقال إن نقص الطاقة في الريف أحد أخطر المشاكل العالمية؛ فهو لا يحبس الناس في إسار الفقر ويدفعهم إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية فحسب، بل ويفاقم إزالة الغابات وتدهور التربة أيضاً. ولذا فعلى أعضاء المجتمع الدولي أن يعملوا سوياً وبتعاون وثيق من أجل تحديد التوجهات الرئيسية بغية تعزيز خيارات الطاقة ذات الكفاءة.

٥٣ - وانتقل إلى النقل فقال إن ذلك القطاع مسؤول عن الكثير من الطاقة المستهلكة وهو مصدر رئيسي لغازات الدفيئة وسائر الملوّثات. وقال إن مما يدفع عجلة العمالة أيضاً، استراتيجيات الاستثمار الملائمة للتنمية المستدامة بوصفها وسيلة نقل المنتجات وتطوير البنى الأساسية.

٥٤ - أما عن الزراعة فقال إنها تمثل ٣ في المائة من الوظائف في البلدان الصناعية مقابل أكثر من ٨٠ في المائة في ١٠ من أشد البلدان فقراً. فتحسين إنتاجية الأرض وإنتاجية العمالة أمر حاسم لهذا السبب في الحد من الفقر. ويجب تعزيز الشراكة في القطاعين الخاص والعام من أجل التطوير الجذري للتكنولوجيات الجديدة وزيادة مداخيل قطاع الزراعة الأولية.

٥٥ - وأما برنامج منظمة العمل الدولية للسلامة في العمل فهو يسعى إلى تحسين صحة وسلامة جميع العمال ويولي الأولوية للعمال في أشد القطاعات خطورة. ولتحقيق ذلك تتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقال في هذا السياق إن الوقاية هي أفضل وسيلة لتوفير الحماية.

٥٦ - وأضاف أن الصلات بين البيئة والعمالة والتنمية المستدامة تبقى في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. والمنظمة واثقة من أن توفير ظروف العمل الكريمة عامل من عوامل التنمية المستدامة، ومن ثم تأتي ضرورة تكامل سياسات العمل والسياسات البيئية؛ ومن طرق تحقيق ذلك تنفيذ مشاريع الأشغال العامة كثيفة العمالة. والمنظمة تعمل على وضع سياسة عمالة على أساس التنمية الاقتصادية وحقوق العمال والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وهي ترى أن للسياسات البيئية دوراً أساسياً في التشجيع على التغيير في سوق العمل.

٥٧ - **السيد إنغولفسن** (أيسلندا): قال إن مؤتمر القمة المنتظر المعني بالتنمية المستدامة يتيح للمجتمع الدولي فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر ريو؛ وينبغي في الوقت نفسه أن يراعي المؤتمر التغييرات الأخيرة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وأن يعكس الأفكار الجديدة في تلك الميادين. واقترح، تمشياً مع عمل الجمعية العامة أن تركز المناقشات على مكافحة الفقر، وكفاءة الموارد وحماية التكامل الوظيفي للنظم الأيكولوجية. وقال إن مبدأ مساعدة "فك الاقتران" يمكن أن يفيد في تحقيق نمو اقتصادي.

٥٨ - كذلك ينبغي أن يركز مؤتمر القمة أيضاً على ضرورة حماية المحيطات فهي تؤدي دوراً أساسياً في النظم الإيكولوجية وفي كفالة تحقيق تنمية مستدامة في عدد من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. ولقد حدثت عدة تطورات مشجعة في السنوات الأخيرة، كاعتماد اتفاقية استوكهلم المتعلقة بالملوثات العضوية المستديمة، وعقد مؤتمر ركيافيك بشأن مصائد الأسماك المسؤولة في النظم الإيكولوجية البحرية، الذي اشتركت في تنظيمه حكومة أيسلندا ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، برعاية حكومة النرويج. وجاء الإعلان الذي اعتمده المؤتمر إسهاماً معلماً من الدول التي

بها مصائد أسماك في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٥٩ - **السيد شين غوفانت** (الصين): قال إنه يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. فإذا كانت بلدان كثيرة قد أدرجت التنمية المستدامة في استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ أن اعتُمد جدول أعمال القرن ٢١ فالبيئة العالمية لا تزال تتدهور والأهداف المحددة في مؤتمر قمة ريو أبعد ما تكون عن التحقيق. ولم يُحرز سوى القليل من التقدم في مجال التعاون الدولي في القضايا من قبيل تعبئة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا. ووصلت المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو إلى أدنى مستوى لها حيث هبطت من ٠,٣٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٦٠ - وسيكون مؤتمر القمة العالمي المرتقب المعني بالتنمية المستدامة فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في ريو؛ وهناك عدد من العوامل الحاسمة في نجاحه. فأولاً، إنه ينبغي أن يعيد تأكيد المبادئ المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ومنها مبادئ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، وحقوق السيادة على الموارد والتشجيع على تنفيذها. وثانياً ينبغي أن يشجع على التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ باعتماد برامج محددة. وثالثاً، ينبغي أن يولي الأولوية لمساعدة البلدان النامية على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في بلوغها أهداف جدول أعمال القرن ٢١، وينبغي في جملة أمور أن يزودها بالدعم المالي والتقني. ولتحقيق تلك الغاية ينبغي إقامة صلة بين القضايا القطاعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات بحيث تكون النتيجة وضع جداول زمنية وبرامج محددة لتيسير تعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ورابعاً، ينبغي أن تجري المناقشات المتعلقة بالحكم البيئي الدولي على أساس الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، والقرارات التي تعتمدها الجمعية العامة وأن تعكس آراء جميع الأطراف المعنية.

٦١ - وقال أخيراً إن حكومته تولي أهمية كبيرة للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة وقد أنشأت بالفعل لجنة تحضير وطنية ونظمت اجتماعاً تحضيرياً على مستوى بلدان شمال شرق آسيا.

٦٢ - **السيد لورينزو** (المكسيك): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل شيلي باسم مجموعة ريو، وقال إن تدهور التربة أوجد الفقر العالمي أو جعله يسير نحو الأسوأ، وبالعكس. ففي المناطق المتأثرة بالفقر يستمر تدهور البيئة الطبيعية أكثر من أي مكان آخر، وهذا هو ما يفسر السبب في ضرورة إدارة الموارد الطبيعية على نحو رشيد بغية دفع هدفي القضاء على الفقر وتنفيذ التنمية المستدامة قدماً.

٦٣ - ويتيح المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة فرصة ممتازة أمام المجتمع الدولي لإعادة تأكيد ما التزم به دعماً لإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، ولوضع ميزانية للتقدم المحرز في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، وللنظر في التحديات الجديدة المطلوب التغلب عليها، ولإعطاء زخم جديد لأعماله. غير أنه يجب أن يتفق على رؤية واحدة للمستقبل وأن يبدي الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات تتمشى مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة.

٦٤ - وأضاف أن المكسيك تشارك بفعالية في أعمال الفريق الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية من الوزراء أو ممثليهم المعني بالحكم البيئي الدولي، حيث عمله الذي يتمثل في إجراء تحليل تفصيلي لأوجه الضعف المؤسسي

الموجودة وللاحتياجات والخيارات المستقبلية من حيث تعزيز الحكم البيئي الدولي، يسهم كثيراً في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة. ثم إن المكسيك باعتبارها واحداً من ١٢ بلداً توفر موئلاً طبيعياً لثلث الأنواع التي تعيش على هذا الكوكب، وقّعت على بروتكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وهي ترى ضرورة تنفيذ أنشطة بناء القدرات التي ينص عليها البروتوكول، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية، ودعا إلى زيادة عدد الدول التي توقع على ذلك الصك الهام الذي يمكّن من توضيح نظم السلامة البيولوجية. كما أن المكسيك تعيد تأكيد دعمها لبروتوكول كيوتو وكثّفت جهودها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، رغم أن حصتها من مجموع الانبعاثات العالمية في حدودها الدنيا. وترى المكسيك أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تمثل نقطة بداية طيبة لأن تعالج جميع بلدان العالم بصورة مشتركة مشكلة تغير المناخ تمشياً مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، إذ أن من الضروري لحل مشكلة تغير المناخ أن يكفل وجود تساوق أفضل بين السياسات الاقتصادية والبيئية مع مراعاة احتياجات كل بلد وملامحه الخاصة.

٦٥ - **السيدة جورجييفا** (مديرة الإدارة البيئية بالبنك الدولي): قالت إنه ليس أمام المجتمع الدولي من خيار سوى إحراز تقدم في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد في جوهاسبرغ، لأن بقاءه يعتمد على القضايا المدرجة في جدول أعماله، كالفقر وتدهور البيئة وتغير المناخ والسلام والأمن وانتشار الأمراض كالإيدز مثلاً. وأصبح ارتقاؤه إلى مستوى التزاماته أكثر أهمية من أي وقت مضى، منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي ستسفر عن معاناة للفقراء في العالم النامي أكثر مما يعانونه أصلاً. ومن ثم يمكن أن يقل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٢ بما بين ٠,٥ في المائة و ٠,٧٥ في المائة، فيحكم على نحو ١٠ ملايين آخرين من البشر بالعيش في فقر ويمكن أن يموت ما بين ٢٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة بسبب العواقب الاقتصادية للهجمات، ذلك أن الفقر يعطل مكافحة سوء التغذية وغيره من أمراض الطفولة المختلفة.

٦٦ - وفي ذلك السياق لا بد من زيادة فرص حصول ملايين الناس المحرومين حالياً من مزايا التقدم الاقتصادي والاجتماعي على تلك المزايا، ولا بد أن يتم ذلك بطريقة سليمة بيئياً. ومع ذلك فتعارض نفاد الموارد مع النمو السكاني يعرِّض استدامة التنمية للخطر في عدد كبير من البلدان الفقيرة: فبعض البلدان النامية تخسر ما بين ٤, ٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب التدهور البيئي. وذلك هو السبب في اعتماد مجلس مديري البنك الدولي استراتيجية بيئية جديدة تدعم التنمية التي لا تأتي على حساب صحة الناس أو أقواتهم أو على حساب الاستدامة الطويلة الأجل للموارد الطبيعية. وثمة عامل آخر يتعين أخذه في الحسبان - ذلك هو الصراع والعنف فهما المصدر لبعض من أكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة في العالم حيث يُشكل قيداً على التنمية ويضر برأس المال المادي والاقتصادي وبالنسيج الاجتماعي لأي بلد. فالوقاية والتعمير أمران أساسيان في سياسات البنك الدولي للحد من الفقر.

٦٧ - وفي ضوء تعقيدات التحديات القائمة أصبح لزاماً أن يتصدى مؤتمر القمة للقضايا الأوسع المتعلقة بالاستدامة وألا يركز على البيئة وحدها. وذاك هو السبب في أن الطبعة التالية من التقرير عن حالة التنمية في

العالم التي ستصدر في مؤتمر القمة تتصدى للتفاعل بين النمو والحد من الفقر، والتلاحم الاجتماعي والبيئة. ويأمل البنك الدولي في أن يسهم ذلك التقرير في المناقشة الشاملة في وقت أصبح من المحتم أن يُحسِّن الأفراد والجماعات إدارة مواردهم البشرية والاجتماعية والمادية والطبيعية للأمد الطويل، وأن يعيد التفكير في الافتراضات الأساسية حول كيفية استخدام ثروات الكوكب وتخطيط التنمية الاقتصادية. والبنك الدولي شديد الرغبة في أن يرى المجتمع الدولي يبذل جهوداً أقوى في سبيل إصلاح نظام الحسابات الوطنية، ويعتمد مزيداً من التدابير الصحيحة للنمو والتنمية.

٦٨ - وسيواصل البنك الدولي عمله أيضاً بشأن الترابط بين الاستدامة والحد من الفقر، مع تركيز خاص على الطاقة والمياه والأراضي والأمن الغذائي من أجل تنمية العالم. وهو يؤيد تماماً الأهداف الإنمائية المحددة في إعلان الألفية والتي نالت تأييداً واسع النطاق باعتبارها مؤشرات للتنمية المستدامة. ومع اقتراب مؤتمر قمة جوهانسبرغ يعزز البنك المساعدة المالية للمشاريع ذات الأهداف الإنمائية البيئية والاجتماعية القوية؛ ويواصل سياسات ولوائح إنفاذ الاستثمار من القطاعين العام والخاص في الأنشطة المسؤولة اجتماعياً وفي السلع والخدمات البيئية وإنشاء آليات مبتكرة وفتح أسواق جديدة تلبي احتياجات البيئة من أمثال صندوق الكربون النموذجي وصندوق الشراكة في النظم الإيكولوجية الحرجة. كذلك يسعى البنك الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولية اجتماعية و"خضراء" في سلوكه وذلك بتقليل البصمات الإيكولوجية لمرافقه المادية وتحديد المعالم لأدائه الاجتماعي والبيئي. ولمؤسسة التمويل الدولية دور هام في تعزيز مسؤولية المؤسسات بدعمها الاستثمار المستدام والمنصف من القطاعين العام والخاص في العالم النامي.

٦٩ - وقالت إن جدول أعمال جوهانسبرغ مليء بالتحديات والطموح ولكنه يقدم في الوقت نفسه فرصة حقيقية لإثبات قوة التعاون والعمل للصالح العام رهناً بأن تتضافر قوى جميع المعنيين - في منظومة الأمم المتحدة والحكومات ومؤسسات الأعمال والمجتمعات الحضرية والريفية والبلدان الفقيرة والغنية - من أجل مواجهة التحديات الهائلة التي تواجه البشرية واختيار مسار التنمية المستدامة.

٧٠ - **السيد سربيني** (دار السلام): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ٧٧ والصين - وإن مؤتمر ريو مكَّن المجتمع الدولي من تكوين رؤية واضحة لهدف التنمية المستدامة والتوصل إلى اتفاق واسع النطاق على كيفية تحقيقه. وللأسف فالتقدم صوب هذا الهدف لا يزال غير كاف. وكما أشار الأمين العام في تقريره (A/56/379) فإن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سوف يُعقد في منعطف حرج وسيكون نقطة تحول في تحريك المجتمع العالمي نحو مستقبل مستدام. ولذا فالمؤتمر يتيح الفرصة لاستعراض تنفيذ التزامات ريو واستنباط استراتيجيات ملموسة.

٧١ - ولما كانت حماية البيئة قضية واسعة معقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية فقد أصبح التنفيذ الفعلي لجدول أعمال القرن ٢١ يتطلب قدراً كبيراً من الموارد وتتطلب إدارته اتباع نهج متعدد الوجوه يوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويراعي التأثير الإقليمي والدولي للإجراءات المتخذة. ولذا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتقاسم درايتها وخبراتها مع البلدان النامية من أجل بناء قدراتها ومعارفها العلمية والتكنولوجية. وينبغي لتلك الشراكات أن تعزز الملكية المحلية للمبادرات. ويجب أن يوضع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة موضع التطبيق وأن تؤخذ في

الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد كنسيجه الاجتماعي أو اتجاهات أهدافه الوطنية الإنمائية الاقتصادية.

٧٢ - وأضاف أن بروني دار السلام ملتزمة بتعزيز إدارتها الإنمائية وجهودها في سبيل التنمية المستدامة من خلال استراتيجيتها الوطنية البيئية والمبادرات الإقليمية المتخذة من قبل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتصدي لقضايا من قبيل مشكلة السديم.

٧٣ - وفي ذلك السياق ثمة عنصر هام آخر لتحقيق الاستدامة البيئية هو ضرورة إذكاء الوعي العام وتفاعله في حملات لهذا الغرض، فضلاً عن وجود نظم للإنذار المبكر لإبراز أهمية حماية البيئة ولزيادة تبصير الرأي العام بالقضايا البيئية.

٧٤ - **السيد شوي سيوك يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن من الأمور المشجعة أن صفيفة من الأنشطة نُظمت على الصعُد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لضمان نجاح مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وباتباع النهج المبتكر المقلوب يسهل تحديد الاحتياجات المحددة لكل منطقة والإجراءات العالمية المطلوبة من كل منظور إقليمي. غير أنه ينبغي الاهتمام أيضاً باحتمالات العيوب في ذلك النهج كنقص الشفافية وعدم كفاءة التنسيق على الصعيد العالمي. وأضاف أن وفده متأكد تماماً أن مؤتمر القمة ينشط الزخم الموجود للآن وأن القيود الرئيسية سوف تحدد وإن كان ذلك دون إعادة صياغة للالتزامات المتفق عليها في مؤتمر ريو. وتابع قوله إن المؤتمر ينبغي أن يعكس أثر عملية العولمة السريعة، التي لم يكن أحد يتوقعها قبل ١٠ سنوات، في مؤتمر ريو. فالعولمة فتحت آفاقاً جديدة من أجل التنمية، ولكن يمكن أن تسفر أيضاً عن تزايد التفاوتات والتهميش. وعلى هذا ينبغي أن يكون الموضوع المسيطر على مؤتمر القمة هو القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة في سياق العولمة.

٧٥ - واستطرد قائلاً إن جمهورية كوريا تولي أهمية كبيرة لنتائج المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في مونتيري إذ أنه يوفر أساساً للتصدي للقضايا المتعلقة بوسائل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما أن الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية يمكن أن تفيد في توجيه العملية التحضيرية. ولمختلف أصحاب المصلحة دور هام في تلك التحضيرات. ومن المهم أيضاً دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تعد قوة دافعة من أجل مجتمع المعلومات الجديد.

٧٦ - وينبغي لمؤتمر القمة أن يستند أيضاً إلى ما يحرز من تقدم في مجال الحكم البيئي الدولي. فمنذ مؤتمر ريو ظلت حماية البيئة تأخذ الطابع المؤسسي بشتى أشكاله، ولكن يحتاج الأمر إلى تعاون من أجل تساوق ذلك المسعى، وضمان أن يؤخذ في الاعتبار إنشاء هيئات جديدة أو إعادة تحديد العلاقات فيما بين المنظمات البيئية من منظور طويل الأجل مع مراعاة تعقيدات القضايا التي تنطوي عليها.

٧٧ - وأضاف أن جمهورية كوريا تؤيد التعاون الإقليمي في سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتسّن التشريعات المناسبة وتكفل مشاركة المجتمع المدني والحكومات المحلية مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرارات المحلية والمبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١. وفضلاً عن هذا فهي تزمع الإسهام في الصندوق الاستئماني المنشأ للمساعدة في تمكين الوفود من البلدان النامية من حضور مؤتمر القمة، وسوف تشارك بنشاط في العملية التحضيرية بأكملها.

٧٨ - **السيد العياري** (تونس): قال إنه يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وإن أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة التي حددها المجتمع الدولي في ريو لا تزال أبعد ما تكون عن التحقيق: فالتدهور البيئي مستمر على نطاق عالمي؛ والفقر يظل مصدراً للقلق؛ والفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تواصل اتساعها؛ ويظل مجمل الاستهلاك والإنتاج والملوثات وانبعاثات المواد السمية ممارسات لا تتفق مع نمط التنمية المستدامة. وأمام التهديدات المتزايدة للتوازن الإيكولوجي يصبح من المحتم أن يزداد التركيز بشدة على استغلال المواد البشرية والحماية المستمرة للتوازنات الإيكولوجية، وأن تتخذ تدابير فعَّالة للتغلب على الآفات الطبيعية، كالتصحر مثلاً.

٧٩ - وأضاف أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سوف يناقش ثلاث قضايا أساسية هي: النمو الاقتصادي والتنمية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، مع التسليم بترابطها. كذلك سيعيد تأكيد المبدأ الأساسي لمسؤولية الدول المشتركة ولكن المتفاوتة. وتونس تولي أيضاً أهمية كبيرة لشفافية عملية ريو + ١٠ فبعد تقييم التقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية ينبغي اتخاذ إجراء محدد للمستقبل ووضع جدول مفصل لتنفيذ التزامات ريو وخاصة ما يتعلق منها ببناء القدرات البشرية والمؤسسية، ونقل التكنولوجيات الرشيدة إيكولوجيا، وتوفير الموارد المالية. وأن تونس ترجو أن يشكل مؤتمر قمة جوهانسبرغ نقطة تحول وأن يقود إلى اعتماد تدابير فعالة للتغلب على الفقر الذي هو أحد أسباب تدهور البيئة.

٨٠ - والهدف من سياسة تونس في مجال حماية البيئة هو الحفاظ على التوازن البيولوجي وحماية الموارد الطبيعية والبشرية ومكافحة شتى أنواع التلوث. كما أنها تهدف إلى توافق الاحتياجات البيئية مع الضرورات البيئية من أجل حماية الموارد الطبيعية والحد من التهديدات التي تواجهها وتحسين الأحوال المعيشية للسكان. وتونس من بين الموقعين على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وهي من أوائل البلدان التي تنفذ توصيات مؤتمر قمة ريو على الصعيد الوطني بأن أنشأت مؤسسة ووضعت إطاراً قانونياً لحماية البيئة وأنشأت لجنة وطنية للتنمية المستدامة وتطبق برنامجاً وطنياً لجدول أعمال القرن ٢١ وأدرجت حماية البيئة ضمن مختلف الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وتركز تلك السياسة أساساً على ثلاثة مجالات هي: حفظ التوازن البيئي بمجمله والإدارة السليمة لموارد الأمة، واحتواء التلوث في إطار الحدود المقبولة بموجب اللوائح الدولية؛ وإشراك المواطنين في حماية بيئتهم وتوفير ظروف التنمية المستدامة. وكانت النتيجة الطبيعية لتلك السياسة هي تطبيق تدابير جديدة ترمي أساساً إلى القضاء على أسباب الفقر والإقصاء الاجتماعي وإلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر رشداً ووضوحاً، والتحكم في معدلات النمو الديمغرافي وحماية الصحة.

٨١ - ووفقاً للبارامترات الأساسية للتنمية المستدامة تجاوزت النتائج التي تحققت على كل الصُعد كل التوقعات: فهبطت نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر من ٦, ٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢, ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويمكن أن تعزى تلك النتائج إلى اتباع استراتيجية شاملة ترمي إلى تزويد جميع المواطنين بدخل أدنى ملائم وإلى تحسين مستويات المعيشة عن طريق الوصول الكامل إلى مياه الشرب والكهرباء والاتصالات وشبكات النقل وتطوير البنى الصحية الأساسية.

٨٢ - وبينما تتطلب تلك المهمة الجماعية الكبيرة التي عبأت المجتمع الدولي بأسره، موارد بشرية ومادية فإنها تتطلب أيضاً تعزيز المساعدة الدولية من أجل تنفيذ

اتفاقيات حماية البيئة، وتعزيز إقامة شراكة عالمية جديدة وأخلاقيات اجتماعية جديدة لا بد من أن تكون هدف وتطلع مؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٨٣ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): قالت إن وفدها يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وممثل شيلي باسم مجموعة ريو. وانتهزت هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات الأولية على نتائج المؤتمر الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ريو في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وكان المؤتمر قد عقد على المستوى الوزاري بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأكد الرئيس فرناندو إنريك كاردوزو في خطابه الافتتاحي التزام البرازيل القوي بالتنمية المستدامة والتنفيذ النشط للاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو قبل عقد تقريباً. وقد دعا إلى تضامن جديد على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة، وبعبارة أخرى السماح بتناسب كاف في الأعباء مع مراعاة المسؤولية الخاصة لبعض البلدان المسؤولة تاريخياً عن قسم كبير من استغلال الموارد العالمية وذلك للتأكد من أن لدى البلدان النامية وسائلها للتنمية المستدامة. واعتمد المؤتمر منهاج عمل ريو دي جانيرو في الطريق إلى جوهانسبرغ ٢٠٠٢. وسلم المشاركون بإحراز تقدم كبير على الصعيدين العالمي والإقليمي من حيث زيادة الوعي وتعزيز المؤسسات والقواعد والنظم، ومشاركة المجتمع المدني، مما ساعد على إدراج البعد البيئي في التنمية. كما أشاروا إلى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الآثار السلبية للعولمة وعدم كفاية نقل التكنولوجيا رغم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لإيجاد بيئة أكثر مؤاتاة ورغم نقص الموارد واستمرار مشكلة وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وحددت الالتزامات والإجراءات للمستقبل، وقد شملت بناء القدرات والمؤسسات واتباع نهج متكامل. واسترعى المؤتمر الانتباه إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي في كثير من القطاعات المتصلة بالبيئة والتنمية وأحاط علماً بدور المجتمع المدني والفئات الرئيسية في تعزيز التنمية المستدامة. واقترح أن تولي أولوية عالية في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للقضايا المشتركة بين القطاعات كالتمويل والعلم والتكنولوجيا وبناء القدرات، والفئات الضعيفة. وفيما يتعلق بالتمويل أبرز الوزراء أهمية الأهداف المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والحاجة إلى التشجيع على مشاركة القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق الحوافز المناسبة وتأمين توافر الأموال الكافية لمرفق البيئة العالمية، والحاجة إلى تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتأمين وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا طالبوا باتخاذ تدابير للتشجيع على إنشاء آليات فعالة لتسهيل نقل التكنولوجيات النظيفة في خدمة أغراض التنمية المستدامة. ونظراً لضعف بلدان كثيرة في المنطقة أمام الكوارث الطبيعية فقد شدد الوزراء على دور أدوات التخطيط وسياسة إدارة الأراضي والوعي بالمخاطر ونظم الإنذار المبكر وطالبوا بتحديد مجموعة مؤشرات أساسية تشمل أرقاماً قياسية للضعف مما يمكّن من إحراز تقدم في ذلك المجال. وقال أخيراً إنهم اقترحوا موضوعاً شاملاً لمؤتمر قمة جوهانسبرغ هو: نحو عولمة جديدة تكفل أن تكون التنمية مستدامة ومنصفة وشاملة.

٨٤ - **السيد الهزيم** (الكويت): قال إن بلده شارك في كل مؤتمرات الأمم المتحدة المتصلة بالبيئة والتنمية

المستدامة، وهو يتطلع إلى المشاركة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. وذكر أن الكويت تولي أهمية كبيرة لحماية البيئة والتعاون الإقليمي في ذلك الميدان. وقد وضع قطاع البيئة في يد مؤسسة لها كامل الصلاحيات؛ فمجلس حماية البيئة يضطلع بالمسؤولية عن جمع البيانات وإسداء المشورة بالنسبة للسياسات العامة. والمكتب العام للبيئة هو هيئة أخرى تشترك في القضايا البيئية. وإلى جانب ذلك أنشئت منظمة إقليمية لحماية البيئة البحرية ومقرها في الكويت. وقال إن الكويت تولي أهمية كبيرة لعضويتها في مجلس التعاون الخليجي الذي أحرز منذ إنشائه تقدماً كبيراً في كل الميادين، وخاصة البيئة. وأصبحت حماية البيئة معياراً أساسياً للموافقة على أي نوع من المشاريع سواء أكان خاصاً أم برعاية الدولة. واعتمد رؤساء الدول الأعضاء في المجلس في اجتماع قمتهم الثامن عشر في الكويت في عام ١٩٩٧ نظاماً موحداً لإدارة النفايات عن طريق سن قانون يحمي الناس والبيئة من النواتج الثانوية الضارة الناشئة عن إنتاج وتخزين النفايات ومعالجتها.

٨٥ - والكويت مقتنعة تماماً بوجود صلة وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة. فينبغي أن ترافق السياسات البيئية استراتيجيات للقضاء على الفقر. وينبغي في هذا السياق عدم إغفال إعلان مالمو الوزاري وقرارات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فبدعم من الدول الأعضاء طالبت الكويت بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بند بعنوان "الاحتفال باليوم الدولي لمنع استغلال البيئة في الحروب والصراعات المسلحة". وتأتي هذه المبادرة متمشية مع القرارات المعتمدة في مؤتمر قمة الألفية حيث التزمت الدول الأعضاء باحترام الطبيعة لخير الأجيال المقبلة ولحماية البيئة المشتركة.

٨٦ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن المنتظر من مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أن يجري تقييماً موضوعياً لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويتضح من تقرير الأمين العام (A/56/379) عن التقدم المحرز في الأنشطة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أنه قد أعرب في الاجتماعات التحضيرية المختلفة عن دواعي للقلق وهي مشتركة أساساً بين كل مناطق العالم النامي. وتتعلق بحالة البيئة وتعميق الفقر والآثار السلبية للعولمة على البلدان النامية، وضعف البنى الأساسية في تلك البلدان وندرة الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة، فضلاً عن أعباء الديون الخارجية. كذلك يشير التقرير إلى وعي كامل، وخاصة في أفريقيا، بأهمية وجود بيئة عامة تشمل السلام والأمن وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فضلاً عن صلاح الحكم على كل الصُعد، فتلك تؤدي إلى التنمية المستدامة. وواضح أن العملية التحضيرية تبرز بالفعل شواغل البلدان الفقيرة إزاء بناء القدرات بتسخير العلم لأغراض التنمية ونقل التكنولوجيا والحاجة التي لا مناص منها إلى تخصيص مستوى ملائم من التمويل للتنمية المستدامة بما يتفق ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن التفاضلية، عن طريق القروض الميسَّرة أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨٧ - ولا شك أن تركيز المناقشة في المراحل التالية من العملية التحضيرية سينتقل إلى العلاقة بين البيئة وتعميق الفقر؛ مع أن مؤتمر قمة ريو فرغ من هذه القضية وبت فيها بأن أوضح في جدول أعمال القرن ٢١ أن للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة أهمية مماثلة.

٨٨ - وأضاف في هذا الصدد أن من المستصوب للغاية البعد أثناء الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ عن تأييد ثقافة تدعو أياً من

الجانبين إلى إقامة نظام أولويات غير مستحب وغير ملائم فيما بين الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة، ألا وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. فالأفيد من ذلك بالنسبة للتنمية عموماً أن تركز الجهود على تشجيع زيادة التماثل والتنسيق بين عمل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وعملية ريو + ١٠. فالواقع أن زيادة الترابط بين البلدان والمناطق نتيجة للعولمة وترابط العلاقة بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يستدعيان استجابة شاملة ضمن نهج عالمي.

٨٩ - وأردف القول إن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في تسيير وتعزيز تلك الشراكة العالمية. فهذه هي الروح التي أيدت بها الجزائر فكرة تنفيذ عملية حكم بيئي دولي يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيها دور الريادة.

٩٠ - وأوضح أنه واثق من قدرة المجتمع الدولي على تحديد العيوب في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإيجاد الحلول لها بروح من توافق الآراء.

٩١ - **السيدة سنغ** (الهند): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وإن توافق الآراء الدولي موجود بالفعل على المبادئ الأساسية وعلى مفاهيم وأعمدة التنمية المستدامة. فهذا وارد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ الذي لا تزال له أهميته. وبالنسبة للبلدان النامية فالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر يظلان هما أعلى الأولويات. وهي واثقة أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة لن يحاول إعادة التفاوض على جدول أعمال القرن ٢١. وأنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يسعى إلى التصدي إلى الصعوبات والعوائق التي تصادف في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ويستكشف السبل والوسائل العملية للتغلب عليها، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة.

٩٢ - وقد ورد التسليم في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بإحراز تقدم كبير على الصعيد الوطني ولكن الحاجة ماسة في الوقت نفسه إلى التصدي لعدم الوفاء بالالتزامات الدولية المتعهد بها طواعية من البلدان المتقدمة النمو، لا بمساعدة البلدان النامية ولا بالوفاء بالتزاماتها بسبب صناعتها التاريخية وأنماط إنتاجها واستهلاكها الحالية غير المستدامة.

٩٣ - ونظراً للموارد المحدودة ونقص القدرة المؤسسية في البلدان النامية فإنها تحتاج إلى المساعدة الدولية في جهودها الموجهة صوب التنمية المستدامة. ووفدها يرجو أن يكون من الممكن في مؤتمر قمة جوهانسبرغ أن يتم الاتفاق على التزامات محددة الزمن على وسائل التنفيذ وبوجه خاص بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بشروط تساهلية إلى البلدان النامية، وبشأن تزويدها بالموارد المالية. ويتساوى في الأهمية مع ذلك توفير بيئة دولية داعمة للتنمية، تكفل مشاركة البلدان النامية في عمليات وضع القواعد واتخاذ القرارات وفي إقامة نظام تجاري عادل وغير تمييزي وقائم على الأصول. والهند ترجو أن يخرج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والمؤتمر الوزاري المرتقب لمنظمة التجارة العالمية بنتائج إيجابية في ذلك الصدد.

٩٤ - وقالت إن الهند ترحب بـ "النهج المقلوب" المتفق عليه في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وقد بدأت التحضير وأقامت الهيكل المؤسسي لتحقيق ذلك. فقد شاركت في الاجتماع دون الإقليمي لجنوب آسيا المعقود في كولومبو في أيلول/ سبتمبر وتنتظر المشاركة في الاجتماع الإقليمي

لآسيا والمحيط الهادئ الذي يعقد في كمبوديا في تشرين الثاني/ نوفمبر.

٩٥ - وينبغي ألا تبحث قضايا الحكم من منظور ضيق قاصر على البيئة. فلا بد من الاعتراف بوجود وبدور عدد من المؤسسات الدولية الأخرى العاملة على تحقيق التنمية المستدامة. وأي هيكل للحكم يتجاهل هذا الاعتبار الأولي سيكون مخالفاً للواقع ومعدوم الفعالية.

٩٦ - وأعربت وفودهم عن الأمل في أن ينعش مؤتمر قمة جوهانسبرغ إقامة شراكة عالمية تُراعى فيها احتياجات البلدان النامية وتسهم في تحقيق أهداف مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية وكذلك بمؤتمر قمة الألفية.

٩٧ - **السيدة بيا كوميلا** (أندورا): أشارت بارتياح إلى أن الموائد المستديرة والمشاورات التي تنظمها الجهات الفاعلة الأساسية تساعد بضمانها للمشاركة الكاملة والدينامية في العملية التحضيرية، على تحديد القضايا الأساسية التي ينظر فيها في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وقد شاركت أندورا في الاجتماع التحضيري الإقليمي الأوروبي المعقود في جنيف في ٢٣ و ٢٤ أيلول/ سبتمبر. وبدأت تظهر المواضيع ذات الأولوية. ومن الأمور الحيوية أن يحاط بها علماً بغية وضع خطوط العمل كأساس لتجديد المجتمع الدولي التزامه بالتنمية المستدامة. وذكرت في ذلك الصدد أنه سيكون من الحكمة بلا شك أن تصاغ نماذج أولية لنتائج جميع الموائد المستديرة الإقليمية أمام الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

٩٨ - وينبغي أن يكون الهدف النهائي لمؤتمر قمة جوهانسبرغ هو تعزيز التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة. وذلك يعني أن على الحكومات ألا تقتصر على أن تكون لديها الإرادة للوفاء بالالتزامات المتعهد بها منذ عام ١٩٩٢ بل وأن تذهب إلى أبعد من ذلك فتضع لنفسها أهدافاً جديدة أو وسائل جديدة للوفاء بالالتزامات. ومن حيث المبدأ ينبغي ألا يجري استعراض صريح للتقدم المحرز منذ مؤتمر ريو، الأمر الذي يجعل من العسير حينها تحديد عدد من المبادرات المحددة والواقعية بقصد تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في السنوات القادمة. ثم إن أندورا تتفق في الرأي مع الأمين العام فيما يتعلق بالقضايا التي ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً في مؤتمر القمة العالمي، ألا وهي: (أ) الفقر والقضاء على الفقر؛ (ب) حماية وحفظ وحسن إدارة المناطق والنظم الإيكولوجية اللازمة للتنمية المستدامة وللصحة في الكوكب بأسره؛ (ج) بناء القدرات والتعاون الدولي؛ (د) موقع أندورا في عملية العولمة وما يترتب عليها بالنسبة للتنمية المستدامة في القارة وبصفة عامة؛ (هـ)فرط الاستهلاك، الظاهرة التي ترتبط وثيقاً بأنماط الإنتاج الجارية والتي تحدد إلى مدى بعيد تأثير المجتمعات الغربية على البيئة.

٩٩ - وأضافت قولها إن أندورا تولي اهتماماً خاصاً للتحضير لمؤتمر القمة، ولهذه الغاية تجري حالياً دراسة لمختلف الاتفاقيات. وهي تتوقع الانضمام حالاً إلى اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية التنوع البيولوجي. كما أنها بصدد تجربة النماذج العملية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبوجه خاص على المستوى المحلي، حيث اتخذت بعض السلطات مبادرات لتحديد نماذجها الإنمائية في القرن الجديد. وعلى الصعيد الوطني تضطلع وزارة البيئة بوضع إطار لإدراج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياساتها القطاعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠